لتبقى عناصر القضية الوطنية متكاملة في الواقع وفي ضمير الانسان تحت الاحتلال وفي ضمير الناس، على اختلاف أجناسهم خارج منطقة الاحتلال.

ولهذا، فان توفير الحدود الدنيا، على الأقل، لمعيشة هذا الإنسان فوق أرضه، مهمة وطنية من الدرجة الأولى.

ورغم أننا لم نتعرض لكثير من شروط حياة هذا الإنسان تحت الاحتلال، فان توفير هذه الشروط ضروري وأساسي: كالصحة والرعاية الاجتماعية، كمثل على ذلك. ولكن هذه الخدمات تبقى قاصرة عن توفير شروط الصمود اذا لم توفر أكبر عدد من فرص العمل سواء كانت مجزية اقتصادياً أو دون هذا الجزاء الاقتصادي، على ان يسدد الفارق بين هذا الجزاء وعدمه، مما اصطلح على تسميته بأموال الصمود. ولا يمكن توفير هذه الفرص الا بتنمية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق هذا الغرض وإلى الحفاظ على الأرض.

الزراعة

ولعل أشرف مكان لخلق مجالات العمل هذه هو الزراعة والأرض الزراعية وما يتصل بها جميعاً من صناعة وخدمات. والغرض من ذلك المحافظة على الأرض وتأكيد العلاقة بين الإنسان والأرض: تعطيه ويعطيها وتحميه ويحميها، لأنها سبب معاشه وهو سبب عطائها.

ولا يجوز ان نحيل السياسة المائية الاسرائيلية وسيطرتها على مصادر المياه الى استكانة. بل الواجب ان نحيل هذا الأمر الى حافز سياسي لإنهاء الاحتلال. ولكن، وتحت الظروف الحالية، لا بد من التعامل مع الواقع بغرض تغييره واخراجه من سلبيته الى قدر ايجابي. فالزراعة في الضفة الغربية كانت تعتمد على الزراعة البعلية بشكل أساسي. فمساحة الأراضي البعلية تمثل ٩٦٪ من مجموع الأراضي المزروعة. والمشكلة تختلف في غزة؛ فالأرض التي تعتمد على الزراعة المروية تزيد على نصف الأراضي الزراعية، وسياسة سلطة الاحتلال تعتمد وقف التوسع في زراعة الأرض. ويقضي هذا، بطبيعة الحال، بضرورة الاهتمام بالزراعة البعلية وتوسيع الرقعة الزراعية التي تزرع بهذا الأسلوب. ولا بد من زيادة مردودها بالأساليب الحديثة. ورغم ان المردود الزراعي الأعلى لا يعني بالضرورة زيادة فرص العمل في العمل الزراعي المباشر، الا انه يوفر فرص عمل في المجالات المتصلة بالزراعة. وتشكل هذه الفرص نسبة أعلى من تلك التي يوفرها العمل الزراعي في المجتمعات الصناعية[٣٠] وتبين دراسة أجريت على حالة في غور الأردن عن معلومات أكثر واقعية. تقول الدراسة: ان اسكان ١١١,٠٠٠ نسمة في مساحة ٢٠٠ كيلومتر مربع يوفر ١٣٣٠٠ فرصة عمل في الزراعة المباشرة ويوفر ٤٥٠٠ فرصة عمل في خدمات الانتاج و ٢٧٦٠ في الخدمات الادارية والعامة. بمعنى ان حوالى ثلث العاملين في الزراعة يعنون بقضايا متصلة بها[٣١]. ولذلك يصبح البحث العلمي وتطبيقاته ضرورة لزيادة الانتاج رأسياً، مما يوفر فرص عمل لقطاع آخر من السكان من اختصاصات مختلفة. واذا ما اتبعنا ذلك باستصلاح الأرض وتوسيع الرقعة الزراعية تكون النتيجة منسجمة مع التطلعات الوطنية. ولعل مثل قلقيلية بعد عام ١٩٤٨ ولجوء أهلها لاستصلاح مساحات من الأرض لم تكن مستغلة من قبل حافز للسير على هذا المنهج.

وهناك مشكلة تفتيت الملكية الزراعية وآثارها السلبية. ولا يبدو هناك حل لهذه